

الهدف 14: حفظ المحيطات، والبحار، والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
الغاية 14.2: منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بقدر كبير، ولا سيما التلوث الناجم عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025
المؤشر 14.2.1: نسبة المناطق الاقتصادية الخالصة الوطنية التي تُدار باستخدام نهج قائمة على النظم الإيكولوجية

المعلومات المؤسسية

المنظمة الراعية:

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يُقترح مؤشر "الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية"، الخاص ببرنامج تنسيق البحار الإقليمية، كمؤشر رئيس. بالنسبة إلى البلدان التي تعتمد تخطيط الحيز البحري، قد تُسهم هذه الخطط في تقييم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. أما بالنسبة إلى البلدان الأخرى، فمن المهم تحديد طرق قياس الخطط الحالية وبناء القدرات لتحقيق التخطيط المتكامل. تستند جميع البيانات الخاصة بهذا المؤشر إلى التقارير التي تقدمها البلدان إلى برنامج البحار الإقليمية.

ولتعزيز استخدام البحار الإقليمية كجزء من آلية المتابعة والاستعراض للبحار الإقليمية، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً حول كيفية استخدام بيانات البحار الإقليمية بشكل مباشر لخدمة أهداف التنمية المستدامة (راجع الرابط التالي:

[https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/27295/ocean_SDG.pdf?sequence=1&isAll](https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/27295/ocean_SDG.pdf?sequence=1&isAllowed=y)

تتوفر منهجية كاملة لهذا المؤشر في الوثيقة المعنونة "الدليل العالمي لإحصاءات المحيطات لقياس أهداف التنمية المستدامة 14.1.1 و 14.2.1 و 14.5.1".

الأساس المنطقي:

من منظور إيكولوجي، تأخذ النهج القائمة على النظام الإيكولوجي في الاعتبار الروابط الموجودة بين الكائنات الحية والموائل والظروف الفيزيائية والكيميائية ضمن نظام بيئي، مع التركيز على أهمية التكامل الإيكولوجي والتنوع البيولوجي والصحة العامة للنظام البيئي. أما من منظور إداري، فتشير هذه النهج القائمة على النظام الإيكولوجي إلى استراتيجيات الإدارة المتكاملة للنظم الاجتماعية الإيكولوجية التي تراعي العوامل الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية وتطبق مبادئ التنمية المستدامة.

تُعزّز الإدارة القائمة على المناطق البحرية أو الساحلية (أو إدارة الحيز البحري) إدارة المناطق الاقتصادية الخالصة بشكل أفضل. وتستخدم شتى البلدان نهج تخطيط الحيز البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل ضمان الإدارة المناسبة القائمة على النظام الإيكولوجي، بما في ذلك القضايا التي تشمل عدّة قطاعات وتغطّي نطاقاً أوسع في الطبيعة.

المفاهيم:

خطة الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية - تغطي خطة الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية المنطقة الساحلية بأكملها، فتم إدارة المناطق البحرية والبرية سوياً. يجري تطوير الخطط من خلال التنسيق بين مختلف المؤسسات والوكالات البحرية والبرية.

تخطيط الحيز البحري - يركز تخطيط الحيز البحري على المنطقة الاقتصادية الخالصة، فهو يدمج احتياجات قطاعات بحرية متعددة وسياساتها ضمن إطار تخطيط متماسك.

المنطقة الاقتصادية الخالصة - المنطقة الاقتصادية الوطنية الخالصة (200 ميل بحري من الساحل) على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

التعليقات والقيود:

يقيس المؤشر عملية وضع السياسات فحسب وليس تنفيذها.

المنهجية

طريقة الاحتماب:

تتوفر منهجية كاملة لهذا المؤشر في الوثيقة المعنونة "الدليل العالمي لإحصاءات المحيطات لقياس أهداف التنمية المستدامة 14.1.1 و 14.2.1 و 14.5.1".

يُقترح مؤشر "الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية"، الخاص ببرنامج تنسيق البحار الإقليمية، كمؤشر رئيس. بالنسبة إلى بلدان التي تعتمد تخطيط الحيز البحري، يمكن أن تكون هذه الخطط مفيدة لتقييم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. أما بالنسبة إلى البلدان الأخرى، فمن المهم تحديد طرق قياس الخطط الحالية وبناء القدرات لتحقيق التخطيط المتكامل. تستند جميع البيانات الخاصة بهذا المؤشر إلى التقارير التي تقدّمها البلدان إلى برنامج البحار الإقليمية. يقيس هذا المؤشر عدد البلدان التي تتّبع نهجاً قائماً على النظام الإيكولوجي لإدارة المناطق البحرية (التي تُقاس من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية) أو خطة الحيز البحري أو غيرها من أساليب التخطيط والإدارة المتكاملة القائمة على المنطقة.

الخطوة الأولى

تحديد السلطات/الوكالات/المنظمات الوطنية المسؤولة عن التخطيط والإدارة الساحلية والبحرية.

الخطوة الثانية

القيام بتحديد وترسيم مكاني لحدود خطط الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أو الخطط الأخرى على كل من الصعيد الوطني، ودون الوطني والمحلي، إضافةً إلى التنسيق مع السلطات/ الوكالات/ المنظمات الوطنية المسؤولة عن التخطيط والإدارة الساحلية والبحرية للإجابة على استبيان حول خطط الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (شيمان وبوتي 2014).
الخطوة الثالثة

تحديد وضع تنفيذ كل خطة وتصنيف الخريطة المكانية حسب مراحل التنفيذ:

(1) إعداد الخطة الأولية

(2) تطوير الخطة

(3) اعتماد الخطة/ التعيين

(4) التنفيذ والإدارة التكيفية

يوصى بجمع إجابات الاستبيان وتوثيقها. ويمكن أيضًا استخدام الخريطة المكانية التي توضح حدود الخطط ذات الصلة (المطورة في الخطوة الثانية) لاحتساب نسبة المياه الوطنية، أو المنطقة الوطنية الاقتصادية الخالصة التي تغطيها الخطط ذات الصلة، وذلك عن طريق إضافة طبقة مكانية ضمن الخريطة تدلّ على توافر المياه الوطنية أو على المنطقة الاقتصادية الخالصة، إلى جانب الطبقة المكانية التي تدلّ على الخطط ذات الصلة، بهدف تحديد مكان التقاء الطبقتين. يجب على جميع البلدان الإبلاغ عن أي خطة قائمة في حال وُجدت.

التفصيل:

يوصى بوضع خريطة جغرافية مكانية للمناطق التي تغطيها خطة معينة من أجل صنع القرارات على الصعيد الوطني.

معالجة القيم الناقصة:

لا تُحتسب القيم الناقصة.

المجاميع الإقليمية:

تُجمع البيانات على المستويات شبه الإقليمية، والإقليمية، والعالمية من خلال احتساب عدد البلدان التي تملك خطة ضمن كل مجموعة.

مصادر التباين:

لا ينطبق على هذا المؤشر

مصادر البيانات

الوصف:

1. البيانات المقدّمة من الحكومات الوطنية

جمع البيانات:

تقترح الوكالات الزراعية جمع البيانات الوطنية من خلال برامج البحار الإقليمية بهدف إراحة البلدان من الحاجة إلى الإبلاغ. أمّا بالنسبة إلى البلدان غير المدرجة ضمن برنامج البحار الإقليمية، ويتواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة معها مباشرةً.

توافر البيانات

الوصف:

ستكون البيانات في متناول جميع الدول الأعضاء.

السلاسل الزمنية:

يتولّى برنامج البحار الإقليمية بالفعل عملية جمع البيانات الوطنية في عدّة بحار إقليمية، وتُجمع هذه البيانات خلال إعداد تقارير أهداف التنمية المستدامة في العام 2020. تُحضّر التقارير مرّة كل 5 سنوات، نظرًا إلى ما تتطلبه عملية وضع السياسات من وقت.

الجدول الزمني

جمع البيانات:

1. أوّل عملية جمع للبيانات: يتولّى برنامج البحار الإقليمية جمع البيانات حاليًا.

نشر البيانات:

1. دورة إعداد التقارير الأولى: في العام 2020

الجهات المزوّدة للبيانات

الأنظمة الإحصائية الوطنية، من خلال برنامج البحار الإقليمية. تتضمن برامج البحار الإقليمية اللّجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ (جنوب شرق المحيط الهادئ)، والتوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي، والتوجيهات الإطارية بشأن المياه الصادرة عن للاتحاد الأوروبي، وبرنامج تقييم المياه العابرة للحدود التابع لمرفق البيئة العالمية، ولجنة هلسنكي (بحر البلطيق)، واتفاقية نيروبي (غرب المحيط الهندي)، والإدارة الوطنية لشؤون المحيطات والغلاف الجوي، وخطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ (شمال غرب المحيط الهادئ)، واتفاقية أوصلو - باريس (شمال شرق المحيط

آخر تحديث: تشرين الأول/ أكتوبر 2019

الأطلسي)، والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، وخطة عمل منطقة البحر الأبيض المتوسط - برنامج الأمم المتحدة للبيئة (البحر الأبيض المتوسط). للمزيد من المعلومات حول البحار الإقليمية، يُرجى مراجعة الرابط التالي:

<https://www.unenvironment.org/explore-topics/oceans-seas/what-we-do/working-regional-seas>.

الجهات المراجعة للبيانات

1. برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع الشركاء المذكورين في الأقسام الأخرى من هذا التقرير.

المراجع

المراجع:

Regional Seas website: <https://www.unenvironment.org/explore-topics/oceans-seas/what-we-do/working-regional-seas>.

UNEP Global Manual on Ocean Statistics for Measuring SDG 14.1.1, 14.2.1 and 14.5.1 (forthcoming)

ICZM (and Marine Spatial Planning (MSP)) for monitoring SDG 14.1.1:

https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/26440/MSP_ICZM_Guidelines.pdf?sequence=1&isAllowed=y

مؤشرات ذات صلة اعتباراً من فبراير 2020

لا ينطبق على هذا المؤشر.